التحرر المالي ودوره في تطوير المنتجات المالية الخضراء

دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية في المحافظات الشمالية

م. زهراء جارالله حمو
جامعة الحمدانية
كلية الإدارة والاقتصاد
zahraa.aljarjary@uohamdaniya.edu.iq

م. مثنى سعد ياسين
جامعة الحمدانية
كلية الإدارة والاقتصاد
muthanna.s.y@uohamdaniya.edu.iq

م.د. يوسف عبدالسلام عبدي
جامعة الحمدانية
كلية الإدارة والاقتصاد
zahraa.aljarjary@uohamdaniya.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.5.19

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٥/٢٤ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٦/٦ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١١/٣٠

المستخلص

تناول البحث موضوع التحرر المالي لتبني سياساته من قبل جميع دول العالم وتأكيدهم نحو الإصلاحات المالية لتحقيق المنافسة والكفاءة في مؤسساتها والتخفيف من القيود المفروضة عليها، وهدف البحث إلى توضيح دور التحرر المالي وعناصره الهامة التي تساهم في تطوير المنتجات المالية الخضراء لأهميتها في تقدم أعمال ونشاطات المصارف اليوم في ظل التكنولوجيا وتغييرات العولمة، وتمحورت مشكلة البحث على تساؤل رئيس مفاده: هل للتحرر المالي دور في تطوير المنتجات المالية الخضراء؟ وافترضت الدراسة وجود علاقات ارتباط وتأثير معنويين وذات دلالة إحصائية موجبة بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء، واختير عدة مصارف أهلية في المحافظات الشمالية في العراق مجتمعاً للدراسة، وعينة مكونة من (42) مستجيباً في المصارف الأهلية المختارة والبالغة (5 مصارف)، واستخدم المنهج الوصفي والتحليلي في استكمال متطلبات البحث، معتمدة على الاستبانة كأداة رئيسة في جمع المعلومات والبيانات، وتم تحليلها من خلال البرنامج الاحصائي (Spss.ver-23)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها لسياسات التحرر المالي دور بارز في تطوير المنتجات المالية الخضراء في المصارف، واقتراحات أبرزها ينبغي على المصارف عامة الالتزام بقوانين والتشريعات التي تساهم في تطور المنتجات المالية وتمكنها مع المنافسة في عالم المال اليوم.

الكلمات المفتاحية: التحرر المالي، عناصر التحرر المالي، المنتجات المالية الخضراء.

Financial liberalization and its role in developing green financial products

An analytical study of a sample of private banks in the northern governorates

Lect. Zahraa Jarullah Hammou
University of Al-Hamdaniya
College of Administration & Economics
zahraa.aljarjary@uohamdaniya.edu.iq

Lect. Muthanaa Saad Yassen
University of Al-Hamdaniya
College of Administration & Economics
muthanna.s.y@uohamdaniya.edu.iq

Dr. Youssef Abdulsalam Abdi
University of Al-Hamdaniya
College of Administration & Economics
zahraa.aljarjary@uohamdaniya.edu.iq

Abstract

The research dealt with the issue of financial liberalization due to the adoption of its policies by all countries of the world and their emphasis on financial reforms to achieve competition and efficiency in their institutions and reduce the restrictions imposed on them. In light of technology and the changes of globalization, the research problem centered on a main question: Does financial liberalization have a role in developing green financial products? The study assumed the existence of significant correlation and influence relationships with positive statistical significance between financial liberalization and green financial products. Several private banks in the northern governorates of Iraq were selected as a community for the study, and a sample consisting of (42) respondents in the selected private banks amounting to (5 banks), The descriptive and analytical approach was used to complete the research requirements, relying on the questionnaire as a main tool in collecting information and data, and it was analyzed through the statistical program (spss.ver-23), and the study reached a set of conclusions, the most important of which is that financial liberalization policies have a prominent role in developing green financial products In banks, and suggestions, the most prominent of which is that banks in general should abide by laws and legislation that contribute to the development of financial products and enable them to compete in today's financial world.

Key words: Financial Liberation, Elements of Financial Liberation, Green Financial Products.

المقدمة:

في العقدين الأخيرين ازداد انتشار ظاهرة التحرر المالي على المستوى العالمي وخاصة الدول المتقدمة ثم لحقتها الدول النامية التي بدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل بالتقنيات المالية والمصرفية الحديثة والإسراع في عملية التحرر، ولدور التحرر المالي الكبير في تقليل القيود المفروضة على الأنظمة المالية ركز البحث على مفهوم التحرر وإبراز أهميته والتركيز على المؤشرات الخاصة بالتحرر المالي، تم ربط البحث بالمنتجات المالية الخضراء لحداثته في عالم المال والمصارف في الوقت الحاضر ولتأثيره الكبير على إيرادات المصارف المستقبلية، ثم دراسة هذه التأثيرات على المصارف عينة البحث خاصة، وتوصل البحث إلى مجموعه من الاستنتاجات والمقترحات التي تخدم المصارف وتزيد من مكانتها المالية لتتنافس بها مع المصارف الأخرى، إذ يتكون البحث من أربعة محاور، تضمن المحور الأول منهجية البحث، والمحور الثاني الجانب النظري للبحث، أما الثالث تضمن الجانب التطبيقي، المبحث الأخير كان الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

إن للتحرر المالي وعناصره وسياساته أهمية واسعه في عالم المال والأعمال في العصر الحالي وعلاقته مع المنتجات الصديقة للبيئة، فلابد من تسليط الضوء على هذه السياسات في المصارف ومنها تتلخص مشكلة البحث بأن (هل للتحرر المالي دور في تطوير المنتجات المالية الخضراء؟) وتشتق منها الأسئلة الآتية:

١. هل هناك علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء؟
٢. هل هناك تأثير للتحرر المالي على المنتجات المالية الخضراء؟

ثانياً: أهداف البحث:

البحث بشكل رئيسي يهدف في محاوره إلى التأكد من دور التحرر المالي في تطوير المنتجات المالية الخضراء، كذلك الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحرر المالي.
٢. تشخيص مستوى تطور المنتجات المالية الخضراء في المصارف التي تتأثر بالتحرر المالي.
٣. تحديد طبيعة علاقة الارتباط بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء.
٤. تحديد طبيعة علاقة التأثير بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء.
٥. اقتراح مجموعة من المقترحات التي تسهم في تطوير وتعزيز استخدام المنتجات المالية الخضراء في ظل التحرر المالي.

ثالثاً: أهمية البحث:

تنبع أهميته من الموضوع الحديث الذي يركز على التحرر المالي ودوره في تطور المنتجات المالية الخضراء التي تسهم في توفير رؤوس الاموال وتنويع المخاطر في المنتجات المالية المقدمة في ظل الاعتماد على إيجابيات التحرر المالي والحد من القيود المفروضة على هذه المنتجات المالية في الاسواق المالية.

رابعاً: فرضيات البحث:

يتضمن البحث الفرضيتين الرئيسيتين الآتية:

١. وجود علاقة ارتباط معنوية بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء على المستوى الكلي للمصارف المبحوثة.

٢. وجود علاقة تأثير معنوية بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء على المستوى الكلي للمصارف المبحوثة.

خامساً: أساليب جمع البيانات:

يعتمد البحث الأساليب الاتية في جمع البيانات والمعلومات:

١. **وسائل المحور النظري:** اتخذ الباحثين من الوسائل التحليلية والوصفية والاستقرائية أسلوبا في اعتماد المصادر الأجنبية والعربية والبحوث والكتب والرسائل والاطاريح والمقالات ومواقع الشبكات العالمية (الإنترنيت) ذات العلاقة المباشرة بالبحث لإتمام هذا المحور النظري.

٢. **وسائل المحور التطبيقي:** لإتمام هذا المحور من البحث استند عمل الباحثين على استمارة الاستبانة كأداة أساسية في جمع المعلومات الخاصة بالبحث لانها تنسجم مع مشكلة البحث وتلائم فرضياته، واستخدام مقياس ليكرت الثلاثي في تحديد الإجابات على استمارة الاستبيان.

سادساً: منهج البحث:

استند البحث على المنهج الوصفي التحليلي في إتمام مضامينه ومعالجه مشكلاته والتأكد من فرضياته وتحقيق أهدافه.

سابعاً: أساليب المعالجات الاحصائية:

للوصول إلى النتائج المطلوبة من البحث تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS.ver_23) بوصفه أداة أساسية في التحليل الإحصائي للبحث.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث:

اتخذ الباحثين من المصارف الأهلية الشمالية مجتمعاً للبحث و5 مصارف منها عينة البحث والمصارف المختارة هي (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف أربيل للاستثمار والتمويل، مصرف الاتحاد العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل).

المحور الثاني: الاطار النظري للبحث:

أولاً: التحرر المالي:

١. مفهوم التحرر المالي:

تشهد جميع البلدان في العالم اليوم حالة العولمة والتحرر المالي والانفتاح المالي والاقتصادي، ولوجود فجوة واسعة بين الدول النامية والمتقدمة، يتوجب على الدول النامية التعجيل في مواكبة التطورات والتنمية لتقليل هذه الفجوة، لذا بدأت هذه الدول النامية بتطبيق إجراءات الإصلاح للقطاع المالي وبكل ما يتطلبه من شروط ومعايير ومرتكزات ساعية إلى الوصول لمستويات مقاربه من الدول المتقدمة ورفع أدائها المالي والاقتصادي بشكل سليم وامثل وكفوء، وان هذه لا تتحقق إلا من خلال عمليات التحرر المالي الذي يقصد به مجموعة من الإجراءات والطرق

التي تتخذها الدول للتقليل من القيود المفروضة على النظم المالية سعياً منها في تعزيز مستوى الكفاءة والإصلاح المالي (الشمري وحمزة، ٢٠٠٥: ٤٨)، وان التحرر المالي يقصد به الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لتخفيف أو إلغاء درجة القيود المفروضة على النظام المالي لتعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وبمفهومه الأضيق يعني عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها التي تعيق عملية تداول الأوراق المالية على المستوى الدولي والمحلي (Arrists & Caner,2004:2)، كما عرفها آخرون أنها التخلص من القيود الحكومية المفروضة على تسعير وتخصيص أو توجيه الائتمانيات، وحركة رأس المال الدولي والعالمي (Goyal,2012: 64)، وهناك من يعرف التحرر المالي بأنه التخلي عن الكبح والقمع المالي المرتبط بتثبيت أسعار الفائدة من قبل الحكومة، ويتكون التحرر من تحرير القيود التنظيمية لحسابات رأس المال، وأسواق الأوراق المالية والقطاع المالية (فهيمة ومريم، ٢٠١٩: ٢). نستنتج من التعاريف أعلاه ان عملية التحرر المالي هو إلغاء الحظر على معاملات رأس المال وحسابات ميزان المدفوعات إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي، كذلك التحرر هو التدابير اللازمة لتخفيف الرقابة التنظيمية على هياكل المؤسسات ونشاطات الوكلاء في مختلف مكونات القطاع المالي والقضاء على مختلف القيود المفروضة على النظام المالي لتحسين المنافسة للمصارف وتحرير أسعار الفائدة والقروض والائتمانات.

٢. أهداف التحرر المالي:

اتجهت دول عديدة نحو تحرير قطاعاتها المالية لتحقيق جملة من الأهداف منها: (الزهرة وفريدة، ٢٠١٧: ١٥١)، (بلقاسم، ٢٠١٤: ٧٤) (Pleninger & Sturm,2018:5) (Jacobs & Meesters,2018:1268)

أ. تعبئة الادخارات الأجنبية والمحلية لتمويل القطاع الاقتصادي من خلال معدلات الاستثمار.

ب. إيجاد علاقة ما بين الاسواق المالية المحلية لجذب الاموال اللازمة في تمويل الاستثمارات.

ت. تحقيق فعالية أعلى وكفاءة اكبر لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصاداتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها.

ث. وضع شروط لعمليات التنافس في الاسواق المالية وتقليل الاحتكارات المالية والحواجز ومعوقات التي تحد التوسع في نشاطات المؤسسات المالية وتوفير بنية مالية ومصرفية تنافسية لجذب الادخارات والاستثمارات.

ج. يساهم التحرر المالي في دعم وتنمية القطاع المالي وتحقيق العدل والمساواة فيها.

ح. يسمح التحرر المالي لأسعار الفائدة الوصول إلى توازن السوق التنافسي، مما يعزز المدخرات والاستثمارات والنمو الاقتصادي في المستقبل.

خ. تمكين المصارف والمؤسسات المالية المحلية من الدخول والاندماج في الأسواق المالية العالمية.

٣. عناصر ومؤشرات التحرر المالي:

هناك العديد من الباحثين والكتاب الذين ذكروا عناصر التحرر المالي واختلفوا في بعض هذه العناصر واتفقوا على أخرى مشتركة منها (تحرر النظام المصرفي المحلي، تحرر حساب رأس المال، تحرر الأسواق المالية، تحرر الاحتياطيات القانونية، تحرر أسعار الفائدة، تحرر الائتمان، حرية دخول المصارف) اتفق الباحثين على اختيار أربعة عناصر أو مؤشرات والقيام تسميتها بالأبعاد وهي (تحرر أسعار الفائدة، تحرر الائتمان، حساب رأس المال، تحرر المنافسة المصرفية)

بالاعتماد على مصادر مختلفة وهم (Ogbuabo & Orji,2015:663)، (الجنابي والشيباوي، ٢٠١٧: ٢١)، (سفيان وصلاح الدين، ٢٠١٩: ٦)، (Alessandra,2005:43)، (حريري، ٢٠٠٧: ٢٣)

أ. **تحرر أسعار الفائدة:** يمثل تحرر أسعار الفائدة من متطلبات السياسة النقدية عامة وفي العراق بعد ٢٠٠٤ قرر مجلس ادارة البنك المركزي التحرر الكامل لأسعار الفائدة على الودائع والقروض وكافة الأدوات المالية الأخرى، لانه من نسبة أسعار الفائدة يمكن معرفة هامش متوسط أسعار الفائدة وتم تحديدها كنسبة معيارية قدرها (3%) كحد أعلى اي ارتفاع لهامش متوسط أسعار الفائدة سوف يحدث خللا مبيناً في النشاط المصرفي كالإيداع والإقراض وهو يؤشر درجة تخوف المصارف من الإقراض وعدم تشجيع المودعين على تحويل ادخاراتهم إلى ودائع لدى المصارف، إذ يعد تقليص الفجوة بين الفائدة على الودائع و منح الائتمان من الطرق الهامة لزيادة استقرار القطاع المصرفي من ناحية وقدرة الجهاز المصرفي على تمويل عملية التنمية الاقتصادية بزيادة المقترضين من ناحية أخرى. وكلما تواضعت نسبة هامش متوسط أسعار الفائدة كلما زادت الودائع بواسطة تجميع المدخرات وزيادة القدرة على تطوير الاستثمار ثم رفع معدلات النمو المالي والاقتصادي.

ب. **تحرر الائتمان:** يعني العمل على تقليل تركيز منح الائتمان للقطاعات التي توليها الحكومة أولويه لتمويلها على حساب القطاعات المختلفة وتقليل السقوف الائتمانية المفروضة عند منح قروض بعض القطاعات الأخرى، وتمثل ضوابط الائتمان عائق أمام كفاءة النظام المالي نتيجة عدم الكفاءة في التخصيص، مما تؤدي هذه الضوابط إلى انخفاض مستويات الادخار والاستثمار على الصعيد المحلي، مما يؤثر بشكل سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي.

ت. **تحرر المنافسة المصرفية:** تشمل تخفيف القيود والصعوبات التي تعيق نشاط المصارف المحلية والأجنبية، والحد من القيود المرتبطة بتوجيه تخصص المصارف والمؤسسات المالية، بإلغاء السقف الائتماني المفروض على المصارف التجارية، ومنحها الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع والقروض.

ث. **تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:** إن الاحتياطي القانوني يعد أحد الأدوات النقدية غير المباشرة للبنك المركزي التي تفرض كنسبة من مجموع الودائع المصرفية الموجودة في المصارف التجارية، إذ تحتفظ هذه المصارف باحتياطيات على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي العراقي بدون فوائد، وتم التخفيض تنفيذا للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي، سعياً لتحفيز المصارف وتوجهها نحو الاسواق، مما ينعكس بشكل إيجابي على جذب الاستثمارات.

ج. **تحرر حساب رأس المال:** أي التخفيف من قيود ومراقبة أسعار الصرف المطبقة على التعاملات ذات العلاقة بالحسابات الجارية ورأس المال، وتخفيف تدخل السلطات النقدية في تعيين معدلات الصرف للعملات المحلية، وتحرر تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، وحرية التعامل بأشكال رؤوس الأموال مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية الأسهم والسندات، والمعاملات المرتبطة بالموجودات والثروة العقارية والمعاملات المتعلقة بالثروات الشخصية كذلك الديون والقروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الدول المتقدمة إلى النامية، ولتعاملات التي تتداول بالنقود الأجنبية.

ثانياً: المنتجات المالية الخضراء:

١. مفهوم المنتجات المالية الخضراء:

إن المنتجات المالية الخضراء تعتبر احدى المصطلحات الحديثة في المؤسسات المالية والمصرفية وحتى الأكاديمية واهتمام الكثير من الأبحاث والشركات بها، والمنتجات المالية الخضراء هي منتجات تقليدية لكن بميزة تنافسية جديدة تستطيع استغلالها في وقت ندرت فيه الميزات التنافسية الواضحة لدى باقي المؤسسات الأخرى (Prakash,2002:204) و(Peattie,1992:105) عرف المنتج الأخضر "GreenProduct" بأنه تشكيلة متنوعة من النشاطات والتعديلات التي يتم إجرائها على المنتج العادي لضمان حماية الزبائن والمحافظة على البيئة الطبيعية وعدم الحاق الضرر بها، كما أشار كل من (Schoell & Guiltinan,1992:25) إلى انه المنتج المالي الذي يكون صديقاً للبيئة (تنتج من مواد يمكن أن تتحلل ذاتياً) مع ضرورة متابعته خلال مراحل دورة حياته لضمان بقائه ضمن الالتزام البيئي. وذكر (الرشيد، ٢٠١٠: ١) أنه المنتج الذي يراعي اعتبارات البيئة فيما يتعلق بطريقة تصنيعه باستخدام الحد الأدنى من الطاقة والمواد الخام وتجنب المواد الملوثة أو السامة، وأيضاً طريقة استخدامه وسهولة التخلص الأمن منه بالتحليل الذاتي أو بالتدوير لإعادة استخدامه مرة أخرى. كما يرى (Martin) أن المنتجات الخضراء هي المنتجات التي يمكن التعامل معها من حيث الإصلاح أو إعادة التهيئة للاستخدام أو إعادة التدوير والتصنيع (رانية، ٢٠١٥: ٩١). نلاحظ من المفاهيم أعلاه أن جميعها تشترك بأن المنتج المالي الاخضر هو المنتج الذي يصيب البيئة بأقل ضرر ممكن وقد لا يلحقها بأي ضرر مع الاستغلال الأمثل لمواردها (بكفاءة وفاعلية) نستنتج من التعاريف ان المنتج المالي الاخضر ذلك المنتج من القروض والسندات والإيداعات التي تحافظ على نقاوة البيئة ونظافتها وتقلل من انبعاثات عنصر الكاربون فيها واستغلال مواردها بكفاءة وفعالية، فضلاً عن القدرة والجودة التي تشابه المنتجات المالية العادية في تقديم الخدمة للزبائن.

٢. أهمية المنتجات المالية الخضراء:

للمنتجات المالية أهمية كبيرة في دعم أعمال ومكانة المصارف وإمكانية تنافسها مع المصارف الأخرى ومن أهمها: (Jurin,2012:75) و(Naumann,2011:25) و(بومدين، ٢٠١٣: ١٠) و(الحجار، ٢٠٠٣: ٤٠)

أ. استحداث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة.

ب. حماية البيئة بواسطة طرح منتجات خضراء وإعادة استخدام الموارد وإعادة تدوير النفايات، فضلاً عن كفاءة استخدام الطاقة.

ت. ادارة المخاطر بأنواعها والتحوط لها مثل مخاطر الاستثمار وتقلبات أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة.

ث. زيادة حجم الاستثمارات المالية من خلال تعزيز ودعم الفرص الاستثمارية التي تحقق الأرباح وتنويع المحافظ الاستثمارية وتنويع الخدمات المقدمة لجذب اكبر عدد من الزبائن للمصارف.

ج. تحقق الكفاءة في سوق الأوراق المالية من خلال توفير الموجودات التي تخدم المتعاملين وتنسجم مع ميولهم واحتياجاتهم ومراعاة ثنائية العائد والمخاطرة فيها.

ح. توفير السيولة اللازمة للمصارف والأسواق المالية لسهولة وسيولة المنتجات المالية العالية مما يوفر للمتعاملين مع المصارف سهولة استغلال الفرص المالية والاستثمارية المحققة لأهدافهم.

خ. تسهل عمل المستثمرين المضاربين وتوفر لهم البيئة المناسبة لتحقيق أرباحهم العالية نتيجة استثماراتهم المجازفة.

٣. أبعاد المنتجات المالية الخضراء:

نتيجة لاختلاف الباحثين والبحوث في تسمية أنواع المنتجات المالية الخضراء ولقلة المصادر وعدم توفرها بشكل كاف نأخذ هذه الأنواع كأبعاد للبحث (الأشوح، ٢٠٠٣: ١١٢)، (الحجاز، ٢٠٠٣: ١٩)، (خنفر، ٢٠١٤: ٥٧)، (Daniel,2017:12-13)، (Adhikary,2012:12) وهي:

أ. التمويل الاخضر: هي تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات خضراء لا تضر بالبيئة منها المشاريع الوقائية لمنع تلوث البيئة أو نضوب مواردها، ويعرف بأنه إعادة تكوين وترتيب الأنشطة الاقتصادية وتعديلها لجعلها معززة وداعمة للبيئة والتنمية الاجتماعية بشكل اكبر، ووجد أساساً لمساندة حماية البيئة والمحافظة عليها من المشكلات البيئية وفوارق الطبقات الاجتماعية وهدفها الأساس تحقيق التنمية المستدامة، وأيضاً يعني استغلال المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم واستثمارات رؤوس الأموال والسندات واستخدامها لتمويل المشروعات الخضراء والصديقة للبيئة

ب. السندات الخضراء: ليس هناك فروق هيكلية بين السندات الخضراء والسندات العادية، الفرق الوحيد هو أن السندات الخضراء تهدف إلى تمويل مشاريع صديقة للبيئة، والأموال المحددة لا تستخدم إلا للمشروعات المخصصة لذلك، وان هذه السندات تواجه نوعاً من التحديات منها قلة الوعي بالسندات الخضراء وضعف التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المصارف الخضراء ووجود قوى احتكاريه مستفيدة من توجيه الأموال للمشروعات المضرة بالبيئة وتحاول عرقلة الحصول على الطاقة النظيفة (عبدالأمير، ٢٠١٩: ٢٨).

ت. القروض الخضراء: أن التأثير البيئي للمؤسسات المالية قد يكون غير مباشر مقارنة بتأثير الصناعات، لكن مسؤوليتها تكون متزايدة نتيجة التأثير البيئي السلبي الناتج عن المشاريع والأنشطة التي مولتها، وتواجه المؤسسات المالية التي تستثمر في مثل هذه المشاريع العديد من المخاطر التي تشمل الائتمان والضمانات والمخاطر القانونية والتنظيمية، وتعد التكنولوجيا النظيفة والسياحة البيئية وإعادة تدوير النفايات والإسكان مهمة واصبحت المصارف خاصة تهتم مثل هذه القروض التجارية الصديقة للبيئة، وان القروض الخضراء هي تلك القروض التي يمنحها المصرف للمستثمرين الذين يقومون بإنشاء مشاريع تعمل على تقليل التلوث في البيئة، فضلاً عن حمايتها. وان المصارف تستطيع تقديم قروض سهلة للشركات والزبائن الذين يتعهدون بالاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة التي تستخدم الطاقة الشمسية وسرعة الرياح ومصنعي الوقود النظيفة للسيارات (Adhikary,2012:12).

المحور الثالث: الإطار العملي والتطبيقي للبحث:

أولاً: وصف وتشخيص خصائص عينة البحث:

الجدول (1) وصف وتشخيص الأفراد عينة البحث

١. المؤهل العلمي	شهادات عليا	بكالوريوس	دبلوم	المجموع
التكرار	14	20	8	42
النسبة	33.33	47.62	19.04	%100
٢. سنوات الخدمة	**1-10 سنوات**	**من 11-20 سنة**	**أكثر من 20 سنة**	**المجموع**
التكرار	12	21	9	42
النسبة	28.57	50	21.42	%100

٣. المركز الوظيفي	مدير	معاون مدير	مدير قسم	مدير شعبة	المجموع
التكرار	4	9	11	18	42
النسبة	9.5	21.43	26.19	42.86	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

ثانياً: عرض الارتباط وتحليل علاقاته بين متغيرات البحث:

يتبين من الجدول (2) تحليل علاقة الارتباط بين أبعاد التحرر المالي مجتمعة وتطوير المنتجات المالية الخضراء، إذ بلغت قيمتها (**0.854) عند مستوى معنوية (0.01)، توضح هذه النسبة مدى اهتمام المصارف بالتحرر المالي مما يدل على تحقق الفرضية الرئيسة الأولى، وكما موضح في الجدول (2).

الجدول (2) نتائج علاقة الارتباط بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	التحرر المالي
المنتجات المالية الخضراء	0.854**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد مخرجات البرنامج SPSS. $P \leq 0.01$, $N = 42$

ثالثاً: تحليل علاقات الارتباط بين كل بُعد من التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء:

الجدول (3) نتائج علاقة الارتباط بين كل بُعد من أبعاد الابتكار المالي وتحسين الأداء المالي

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	أبعاد التحرر المالي				
	تحرر أسعار الصرف	تحرر الائتمان	تحرر المنافسة المصرفية	تحرر الاحتياطي القانوني	تحرر رأس المال
المنتجات المالية الخضراء	0.883*	0.849*	0.733*	0.735*	0.741*

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد مخرجات البرنامج SPSS. $P \leq 0.01$, $N = 42$

والعلاقة بين أبعاد التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء كما في الفرضية الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى وكالآتي:

١. **اختبار علاقة الارتباط بين بُعد تحرر أسعار الصرف و تطوير المنتجات المالية الخضراء:** يوضح الجدول (3) وجود علاقة ارتباط معنوية بين تحرر أسعار الصرف بوصفه المتغير المستقل وتطوير المنتجات المالية كمتغير تابع وبمعامل ارتباط مقداره (0.883*).

٢. **اختبار العلاقة بين بُعد تحرر الائتمان وتطور المنتجات المالية الخضراء:** الجدول (3) يبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين بُعد تحرر الائتمان كأحد المتغيرات المستقلة وتطوير المنتجات المالية متغيراً معتمداً، ودرجه ارتباط (0.849*) لمستوى معنوية (0.01).

٣. اختبار علاقة الارتباط بين بُعد تحرر المنافسة المصرفية وتطوير المنتجات المالية الخضراء:

بين الجدول (3) وجود علاقه ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة بين بُعد تحرر المنافسة المصرفية كمتغير مستقل، وتطوير المنتجات المالية الخضراء كمتغير معتمد، وبدرجة ارتباط (0.733*) عند مستوى (0.01) وهذا يشير إلى تحقيق الفرضية الفرعية للفرض الرئيس الأول.

رابعاً: اختبار علاقة التأثير بين متغيرات البحث:

يوضح الجدول (4) نتائج تأثير أبعاد التحرر المالي مجتمعة في تطوير المنتجات المالية الخضراء على مستوى المصارف عينة البحث.

الجدول (4) نتائج تأثير بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	التحرر المالي				
	β_0	β_1	R^2	T المحسوبة	F المحسوبة
تطوير المنتجات المالية الخضراء	0.883	0.853 (8.332*)	0.729	11.324	21.12

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد مخرجات البرنامج SPSS. $P \leq 0.01$, d.f = (1- 41), N = 42

يوضح الجدول (4) وجود علاقة تأثير معنوية وموجبة بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء على المستوى الكلي في المصارف المبحوثة، وبمعامل تحديد (R^2) قدره (0.729) مما يشير إلى التحرر المالي كمتغير مستقل يفسر (72.9%) من التغيرات الحاصلة في تطوير المنتجات المالية الخضراء كمتغير تابع و(27%) من التغيرات ترجع لمتغيرات غير منتمية إلى نموذج الدراسة الحالية، ويعزز هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة (21.12)، وقيمة (T) البالغة (11.324)، وهما أكبر من قيمتيهما الجدولية ومعنويتين عند مستوى معنوية (0.01)، يدعم ذلك قيمة (β_1) البالغة (0.853) مما يعني ان تغيراً مقداره (1) في المتغير المستقل (التحرر المالي) يؤدي إلى تغيراً مقداره (3.85) في المتغير التابع المنتجات المالية الخضراء، وهذه تؤكد صحة وقبول هذه الفرضية الرئيسة.

الجدول (5) علاقة التأثير بين أبعاد الابتكار المالي وتحسين الأداء المالي

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	تحرر أسعار الفائدة	تحرر الائتمان	تحرر المنافسة المصرفية	تحرر الاحتياطي القانوني	تحرر رأس المال	R^2	F المحسوبة	T المحسوبة
	β_1	β_2	β_3	β_4	β_5			
تحسين الأداء المالي	0.399* (6.773)	0.352* (6.661)	0.388* (6.734)	0.365* (5.859)	0.378* (5.694)	0.712	32.41	7.432

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باعتماد مخرجات البرنامج SPSS. $P \leq 0.01$, N = 42

يبين الجدول (5) وجود علاقة تأثير معنوية بين كل بُعد من أبعاد التحرر المالي في تطوير المنتجات المالية للمصارف المبحوثة، ومعامل تحديد (R^2) قدره (0.712) مما يدل على أن التحرر المالي باعتباره متغير مستقل يفسر (71.2%) من التغيرات الحاصلة في تطوير المنتجات المالية كمتغير تابع و(28.8%) من التغيرات لم تكن في نموذج البحث، ويثبت هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة (32.41) وهي أعلى من الجدولية (11.52) ومعنويتين عند مستوى معنوية (0.01)، يدعم ذلك قيمة (β_1) البالغة (*.399) واختبار T يمثلان أعلى تأثير لبُعد تحرر أسعار الفائدة في تطوير المنتجات المالية من خلال (T) المحسوبة (7.432) ومعنوية (0.01)، ثم بُعد تحرر المنافسة المصرفية (*0.388) من حيث التأثير في المنتجات المالية الخضراء، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة

(*6.743)، ثم الأبعاد الأخرى حسب قيمتهم من حيث التأثير في تطوير المنتجات المالية وبهذا تتحقق الفرضية الرئيسة الثالثة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. ان للتحرر بمفهومه ومؤشراته وعناصره الهامة تأثير في تطوير المنتجات المالية الخضراء للمصارف عامة والمبحوثة خاصة.
٢. تسعى المصارف المبحوثة إلى تطوير منتجاتها وخدماتها المالية من خلال اتباع سياسات التحرر المالي الصحيحة والتي تخدم أدائها المالي وتحقق العوائد لها وتعظيم ثروتها.
٣. من النتائج تبين ان معامل الارتباط الكلي هو (*0.854)، يشير ذلك إلى علاقة الارتباط المعنوية وذات الدلالة الإحصائية الموجبة بين ابعاد التحرر المالي وتطوير المنتجات المالية الخضراء.
٤. وضحت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية موجبة لإبعاد التحرر المالي في تطوير المنتجات المالية وان تحرر أسعار الفائدة كانت الأكثر تأثيرا في المنتجات المالية، تلتها بعد تحرر المنافسة المصرفية، والأخيرة تحرر الاحتياطي القانوني.
٥. ولعدم استقرار الوضع المالي والاقتصادي بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة في العراق، فأن لسياسات التحرر المالي والتعامل مع المصارف الأجنبية دور هام في تطوير القطاع المالي ورفع كفاءة وجودة خدماته المالية وانعكاسه على الاستقرار المالي ورفع معدلات النمو.

ثانياً: المقترحات:

١. تشجيع المصارف وإداراتها الاهتمام بشكل كبير بالتحرر المالي وتوفير البيئة المناسبة لتطبيق سياساته وأبعاده لأهميته في تطوير وتقديم الخدمات والمنتجات المالية الخضراء.
٢. الالتزام بالأطر والقواعد القانونية للتحرر المالي حتى يتحقق الاستقرار المالي وتشجيع عمليات الاستثمار في المنتجات المالية الخضراء.
٣. الاهتمام أكثر بأبعاد التحرر المالي الأخرى لأنه من نتائج التحليل الاحصائي نلاحظ ان تحرر أسعار الفائدة هي الأكثر تأثيراً في تطوير المنتجات المالية الخضراء، مما يؤكد ذلك إلزام ادارة المصارف الاهتمام بالأبعاد الأخرى للتحرر المالي وذلك لدورهم في تطوير المنتجات المالية للمصارف.
٤. من خلال علاقات الارتباط الكلية بين التحرر المالي والمنتجات المالية الخضراء نجد وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة مما يفرض على المصارف عينة البحث زيادة اعتماد عناصر التحرر المالي في ادارة أنشطتها لتحقيق اعلى الأرباح واقل المخاطر.
٥. تبني المصارف سياسات التحرر المالي التي تساعدها في تطوير منتجات مالية خضراء تنسجم مع متطلبات ورغبات الزبائن وتطلعاتهم المستقبلية.
٦. على المصارف عينة البحث اطلاق حملات إعلامية وترويجية المنتجات المالية الخضراء الحديثة والمبتكرة لاستقطاب اكثر عدد من الزبائن.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الأشوح، زينب صالح، ٢٠٠٣، الاطراد والبيئة ومداولة البطالة، دار غريب، القاهرة.

٢. بديسي فهيمة، سرارمة مريم، ٢٠١٩ ، أثر التحرير المالي على النظام المالي والبنكي الجزائري - إشارة على حالة السوق المالي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد (٤)، العدد (٢).
٣. بلقاسم، بن علال، ٢٠١٤ ، سياسة التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية العالقة القائمة بينهما و شروط نجاحها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقاس تلمسان، الجزائر.
٤. بن بريكة الزهرة، تلي فريدة، ٢٠١٧، التحرير المالي وعدوى الازمات أزمة الرهن العقاري، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، العدد ١٤.
٥. الجنابي والشيباوي، نبيل ميدي الجنابي وامل شاكل الشيباوي، ٢٠١٧، دور المصارف التجارية في تفعيل نشاط سوق العراق للاوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٩، العدد٢ .
٦. الحجار، بسام، ٢٠٠٣، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان.
٧. خنفر، عايد راضي، ٢٠١٤، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد ٣٩.
٨. رانية، رزقي رانية، ٢٠١٥، المنتجات الخضراء كمدخل لتطوير الصادرات: دراسة حالة واحات الزيبان (بسكرة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٩. الرشيد، صالح سليمان، ٢٠١٠، التسويق الاخضر، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٢٢١.
١٠. سفيان وصلاح الدين، ٢٠١٩، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على السوق المالي الجزائري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي، الجزائر.
١١. الشيخي، حمزة والجزراوي، إبراهيم، ١٩٩٨، الإدارة المالية الحديثة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٢. عبدالامير، نور نبيل عبدالامير، ٢٠١٩، التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف الخضراء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
١٣. عبدالغني، حريري، ٢٠٠٧، آثار التحرر المالي على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن علي الشلف، الجزائر.
١٤. عجام، ميثم صاحب، ٢٠٠١، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٥. مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة ، ٢٠٠٥، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء، النجف الأشرف، العراق.
١٦. نورين بومدين، ٢٠١٣، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد١٤، ٢٠١٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

17. Adhikary, Priya Adhikary, 2012, developing guidelines towards green banking for Indian banks, MBA final year, Indian institute of technology Rookie, Department of Management Studies.
18. Alestis, A. & Caner, A, 2004, Financial liberalization and Poverty channels of in fluency, working Paper no. 411, The Levy Economics In statute.
19. Anthony Orji and Jonathan E. Ogbuabo & Onyinyel Orji, 2015, Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence, International Journal of Economics and Financial Issues, ISSN, 9 (2), p.992.
20. Bonfiglioli, Alessandra, 2005, How Does Financial liberalization effects Economic Growth, CREL and Universidad Pompeu Fabre.
21. Daniel Arvidsson, 2017, Green bonds-A beneficial financing form, Master of Science thesis, Royal institute of technology, department of real estate and construction management, Stockholm, Sweden .
22. De Haan, J., Pleninger, R. & Sturm, J.E. (2018). Does the impact of financial liberalization on income inequality depend on financial development? Some new evidence. Applied Economics Letters, 25(5), 313-316.
23. Elkhuizen, L., Hermes, N., Jacobs J., & Meesters, A. (2018). Financial development, financial liberalization and social capital. Applied Economics, 50(11), 1268-1288.
24. Goyal, A., 2012, the Future of Financial Liberalization in South Asia, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 19, No. 1.